

بحار الأنوار

[217] عليه السلام إلا أن فيها السجدة مكان السجدين وقد عرفت أن المشهور في

السجدين مع الذكر قبل الركوع الرجوع وبعده البطان مطلقا، وقيل بالتلفيق مطلقا أو بالتفصيل. وأما قضاؤهما بعد الصلاة فلم أر به زاعما، ويحتمل أن يكون سقط من الكلام شيء. وأما الفرق بين الشك أولا وثانيا في البناء على الظن فهو أشبه بمذهب أبي حنيفة وغيره من العامة، لكنهم لم يقولوا بصلاة الاحتياط، ويمكن حملها على الاستحباب، وبالجمله أكثر ما ذكر ههنا مخالف لما عرفت من مذاهب الاصحاب. وقوله: " لان التشهد حائل " يؤيد قول من قال: لا يبطل زيادة الركعة مع العلم بالتشهد في آخر الصلاة كما مر، وقوله: " فان شككت في المغرب " أي في ركوعها، وقوله " فيهما " أي في عدد ركعاتهما أو الأعم منها ومن سائر أفعالهما، ثم ما ذكر بعد ذلك موافق للأخبار والأقوال المشهورة، ولعل جامع الكتاب جمع بين ما سمع منه في مقامات التقية وغيرها، وأوردها جميعا، وما ذكر من سجود السهو مع ظن الأربع فهو موافق لما ذهب إليه الصدوق كما عرفت سابقا مع دليله. قوله عليه السلام: " وكنت يوما " أقول: قريب منه صحيحة سعيد الأعرج (1) قال:

_____ (1) التهذيب ج 1 ص 234 ط حجر، ج 2 ص 344 ط

نجف، الكافي ج 3 ص 357، الفقيه ج 1 ص 234، فأصل تسليم النبي ص بعد تمام الركعتين في الرباعية مسلم عند الفريقين في روايات متواترة، إلا أنهم لما توهّموا سهو النبي صلى الله عليه وآله، ولم يدروا أنه صلى الله عليه وآله عمده إلى ذلك أنكروا أصل حديث، مع أن تعمده صلى الله عليه وآله في التسليم قطعي، ولذلك قال: " كل ذلك لم يكن " أي لم يكن عن سهو، ولم تقصر الصلاة، فلا يبقى حينئذ إلا العمد، ولذلك روى في بعض الاخبار أنه صلى الله عليه وآله قال: " إنما أسهو لابين لكم " ومن أراد تبين الأحكام وتوجه إلى ذلك كيف يكون ساهيا واقعا. نعم انه صلى الله عليه وآله فعل ذلك وسلم في الركعتين يوهم الناس أنه قد سهى، لتكون حكم جواز التسليم مقصورا عند الاعذار، كالسهو، والاضطرار عند الشك في الركعات، أو إذا وجد غمزا في بطنه كما ورد في الحديث.